المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الخميس 16-06-2011 العدد 4028
14

أوضح علاقة الهيئة المنظمة للاتصالات بالوزارة

حبّ الله: القطاع لم يزل بعيداً عن هدفه المنشود

فنّد رئيس الهيئة المنظمة للإتصالات بالإنابة عماد حبّ الله أمس، القضايا المطروحة في قطاع الإتصالات في لبنان، وقال «لقد بقيت الهيئةُ المنظّمةُ للاتصالاتِ بعيدا عن المواجهاتِ والتحدّياتِ العلنيةِ لفترة طويلةٍ، احتراماً للمؤسسات، وتعاوناً منها مع مختلفِ المؤسساتِ الخاصّةِ والحكوميةِ، وتنفيذاً منها لواجباتها»، مؤكداً ان «قطاعِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتصالاتِ يشهد تطوراً شديد البطءِ، ولم يزل بعيداً عن هدفه المنشود».

وتحدث في المؤتمر الصحافي الذي عقده في مقر الهيئة أمس، عن ٣ أمور رئيسية تتعلق بتوضيح العلاقةِ بينَ الهيئةِ ووزارةِ الاتصالاتِ، بوضعُ القطاعِ في المرحلةِ الحاليةِ، وبقانونُ الاتصالاتِ رقم ٤٣١/٢٠٠٢ وصلاحياتُ الهيئةِ، وقراراتِ مجلسِ شورى الدولةِ في هذا الخصوص، مؤكداً «بقاء الهيئةَ بعيدةً عن المواجهاتِ والمناكفاتِ، مهما اشتدتِ الضغوطِ أو تغيَّرتِ الظروفِ والمعطياتِ، فهذا نهجُنا المؤسساتيُّ، وهذه هي قناعاتُنا ومبادئُنا».

العلاقة بين الهيئة والوزارة

وقال «لقد دعمَتْ الهيئةُ جهودَ الوزارةِ، كون هذا يصب في صلب واجبُنا، وعندما تنفّذُ الهيئةُ هذه المهمةِ، فليسَ من الضروريِّ أن نتفقَ مع الوزير في كل ما فعلَ ويفعل»، لافتاً إلى ان الهيئةَ «ستبقى ملتزمةً بالموقفِ الدستوريِّ والقانونيِّ والتنفيذيِّ للوزيرِ المختص، وبمبدأ التعاونِ الكاملِ بينَ المؤسساتِ، مع المحافظةِ التامةِ على صلاحياتِ كلِّ مؤسسةٍ والفصلِ في الأدوارِ والمسؤولياتِ المنصوصِ عليها في القانون»، مؤكداً انه «لا يمكن لأيٍّ كان أن يشيرَ إلى حركةٍ كنا فيها أنا أو الهيئة قد منعنا أو حاربنا أو عطّلنا جُهدَ الوزير نحّاس، بل على العكس، أبدينا تعاونًا وَوَفّرنا مواردَ الهيئةِ المتاحةَ في حدودِ القانون وتبَعاً لمسؤولياتنا إلى درجةِ أننا اتُّهمنا خطأً ومراراً وتكراراً بالإفراطِ في دعمِه، وكأنَّ الدعمَ أتى خارجَ القانون».

وضع القطاع في المرحلة الحالية

وقال إنَّ القطاعَ شهِدَ العديدَ من التطوراتِ، «فاخترنا العمل ضمنَ صلاحياتِ الهيئةِ، وتحتَ سقفِ القانون»، مؤكداً ان «قطاعِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتصالاتِ في لبنان، يشهد تطور شديد البطءِ، ولم يزلْ بعيداً عن الهدفِ المنشودِ، ألا وهوَ ردم الفجوةِ الرقميةِ التي تعاني منها البلادُ وتطوير بُناها التحتيَّةِ وخدماتِها، بحيثُ تصبحُ سوقُ الاتصالاتِ سوقاً ليست فقط متطورةً ومتابعةً لأحدثِ التقنياتِ في العالمْ، بل المحرِّك الأساسي للاقتصادِ الوطنيِّ».

وشدد على انه «لم يعد مقبولاً ان لا تكونَ الحزمةُ العريضةُ حقٌّ انسانيٌّ لكلِ لبنانيٍّ، أو أن يعاني لبنانَ من اختناقٍ شديدٍ في السعاتِ الدولية، إذ يتم حظْر ٩٧ بالمئة من سعاتِ لبنان الدوليةِ، وأن لا تستطيعُ الشركاتُ الخاصةُ المحليةُ والإقليميةُ والدوليةُ العملَ في لبنان (ليس فقط بسببِ القواعدِ والانظمةِ الإداريةِ والقانونيةِ والتجاريةِ، أو عدمِ وجودِها)، بل بسببِ وضعِ البنيةِ التحتيةِ القديمةِ غيرِ الكافيةِ للاتصالاتِ، ومحدوديةِ القدراتِ والسعاتِ، وارتفاعِ الأسعارِ، ومشاكلِ التواصُلِ والترابطِ».

وتابع «لا يمكن أن نقبلَ بضَعفِ القطاعِ الخاص، بالرغم من معرفتِنا بالعوائقِ والصعوباتِ التي يواجهُها المشغلونَ والمستثمرونَ، فلا قدرةَ لهم على الاستثمارِ ولا رغبةَ لديهم فيه. وذلكَ على ضوءِ عدمِ وضوحِ الرؤيةِ وعدمِ ثباتِ الدولةِ في سياستِها في هذا القطاعِ الحيوي».

وذكر بدور كل طرف معني بتطوير الاتصالات في لبنان، فقال «الحقيقةُ أنه لا مصداقيةَ لسياسةٍ اقتصاديةٍ لا تتمحور حولَ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيجبُ على الحكومةِ وضعَ سياسةٍ اقتصاديةٍ متكاملةٍ تدمجُ سياساتِ جميعِ القطاعاتِ، وتتمحور حولَ سياسةِ قطاعِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتصالاتِ، فلا يمكنُ للحكومةِ أن تطوّرَ الاقتصادَ الوطنيَّ أو أن تُنمّي مختلفَ القطاعاتِ دونَ تنفيذِ سياسةٍ واضحةٍ وطويلةِ الأمدِ لسبلِ تطويرِ تكنولوجيا المعلومات، فنحنُ بحاجةٍ إلى تطويرِ المؤسساتِ والى التوعيةِ الالكترونيةِ وصولاً للمواطنِ الإلكترونيِّ، وعلمِ المواطنِ أنه سيُخدَم بشكلٍ صحيحٍ من قبلِ الوكالاتِ والمؤسساتِ الحكوميةِ المحليةِ والمركزيةِ كافةً»، داعياً وزير الإتصالات في الحكومة الجديدة نقولا صحناوي إلى «توثيقِ سياسةِ القطاع».

وميزَ «أنَّ تحريرَ القطاعِ غيرُ خصخصتِه، فالخصخصةُ ليستْ مرادفةٌ للتحرير، إذ بإمكانِ الحكومةِ المضيِّ في تحريرِ قطاعِ الاتصالاتِ دونَ اللجوءِ بالضرورةِ إلى الخصخصةِ، أيَ دونَ بيعِ بعضٍ أو كلِّ أصولِ الدولةِ في مضمارٍ معين. وبإمكانِ الدولةِ تحريرُ قطاعِ الاتصالاتِ عبرَ خلقِ وتشجيعِ المنافسةِ في أسواقِه الثابتةِ أو الخلويةِ أو الحزمةِ العريضةِ الـ broadband، دونَ المساسِ بالأصولِ المملوكةِ حالياً من الدولةِ، وذلكَ عبرَ السماحِ والترخيصِ للمشغلينَ بالتنافسِ العادلِ مع المؤسساتِ المملوكةِ من القطاعِ العامِ أو بالترخيصِ للخدماتِ، ما يسهمُ في دفعِ المؤسساتِ العامةِ إلى تطويرِ ذاتِها في مواجهةِ المنافسةِ، وفي تطويرِ السوقِ عبرَ ضخِّ استثماراتٍ جديدةٍ فيها».

ولفت إلى أن «الهيئةَ مقيّدةٌ بالقانونْ رقم ٤٣١ الذي صدرَ في البرلمانِ عام ٢٠٠٢، ليحدد دورنا وصلاحياتِنا بوضوحْ. وسنستمر بتطبيقِهِ حتى يتُمَّ تنفيذُه بالكامل عبرِ استكمالِ إصدارِ مراسيمِهِ التطبيقيةِ، أو إلى حينِ يتمَّ تَنقيحُهُ أو تعديلُهُ، كما سنستمرُّ في سعينا إلى تطبيقِ القانونِ نصًّا وروحاً مع احترامِ عملِ المؤسساتِ الشريكةِ على عاداتنا»، مشيراً إلى الأدوارِ والمسؤولياتِ التي أنيطت بالهيئة، والتي تتوزعُ بين تلكَ الاستشاريةِ، والتشريعيةِ التنظيميةِ، والمراقبةِ، والإشرافِ، والترخيص، والضابطةِ العدليةِ، وتحديدِ المقاييس».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"